المبحث الثالث: المنهج الجدلي

هو ما يعرف بالمنهج الدياليكتي، والجدلية كلمة يونانية تعني فن الحوار الذي يرتفع به العقل من المحسوس إلى المعقول، ظهر في عهد اليونان إذ تمّ الاعلان أن الظواهر تتحرك وتتغير وتمّ تطبيقه على الظواهر الطبيعية، وفي الفقه الحديث يعني الجدل استدلال يعتمد على المتناقضات وتفاوت الأفكار ليصل إلى عملية تركيبية، والجدل القائم حول قضية معينة يعني الحوار في اختيار الدلائل والبراهين التي تؤدي إلى الحقيقة، والمنهج الجدلي هو المنهج الذي يدرس التناقضات الموجودة في الظواهر ولقد ظهر على يد الفيلسوف الألماني هيجل (1770– 1831) الذي يرى أن الصراع بين العناصر المتناقضة هو السبب الحقيقي لتطور وتغير ظاهرة معينة، فكل شيء يتغير ليصبح شيئا آخر، وهيجل وضع أسس وقوانين المنهج الجدلي.

المطلب الأول: أساس المنهج الجدلي وقوانينه

الفرع الأول: أساس المنهج

يتمثل أساس المنهج الجدلي في أن الظواهر الاجتماعية والانسانية مترابطة ومتداخلة وهي في حالة صراع وتناقض يدفعها للتطور والتغير من شكل لآخر، فالمنهج الدياليكتي يستند على أساس الحقيقة القائلة أن كل الأشياء والظواهر والحقائق الطبيعية والانسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية هي دائما في حالة ترابط وتشابك وتداخل وهي في حالة تناقض وصراع داخلي قوي محرك وباعث للتغيير والتطور والتحول من شكل أو من حالة لأخرى وفق قوانين علمية.

ويرى هيجل أن المنهج الاستقرائي التجريبي والمنهج الاستنباطي لا يصلحان لدراسة مختلف الظواهر وأن المنهج الصحيح هو المنهج الجدلي الذي يعتبر تركيب بين المنهجين، فمن أجل فهم الوجود ومظاهره قام هيجل باتباع منهج عقلي بدءا بالقضية واعتبارها الأصل والتي تتحول إلى نقيضها ثم يتم الجمع بين القضية ونقيضها في صورة تركيب، ويتكرر هذا التطور الثلاثي ليصل إلى تركيب التراكيب وهو العقل المطلق، مثلا اعتبر هيجل أن الوجود هو القضية وهو دائم التحول إلى النقيض وهو اللاوجود والتركيب بينهما

هو الشيء الموجود في حدّ ذاته، وتعتبر فلسفة هيجل فلسفة حسية واقعية ترفع المحسوس إلى المعقول لأنها تخرج من الشك.

الفرع الثاني: قوانين الجدل

يرى هيجل أن الصراع بين العناصر المتناقضة هو السبب الجقيقي لتطور أو تغير الظواهر، وعن طريق تطور متناقضات الظاهرة تتحول إلى ظاهرة جديدة، ويعتبر الشكل الجديد الناتج عن التناقض "نقيض النقيض". ويعبّر عن الفكرة الأساسية الجدلية بثلاثة قوانين:

1-قانون وحدة الأضداد وصراعها: أو قانون وحدة المتناقضات.

أي ظاهرة تحتوي على جانبين أو وجهين متناقضين ولا يمكن أن توجد بدونهما ولا يمكن استبعاد أحدهما والابقاء على الآخر، وهي متناقضة مع نفسها وهذا التناقض هو الذي يؤدي إلى التغير والتطور. العناصر المتناقضة الايجابية والسلبية هي التي تدفع الظاهرة إلى التحول إلى شكل جديد لأن الصراع بين المتناقضات يحدث حركة داخلية.

2-قانون تحول الكمّ إلى الكيف: أو قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية أو نوعية

يميز هذا القانون بين نوعين من المتغيرات: الكمية والنوعية، فإذا تمت إضافة كمية معينة من مادة معينة تزيد الكمية وتبقى المادة كما هي، لكن عندما يصل التغير الكمي إلى مرحلة معينة يؤدي إلى التأثير في طبيعة المادة نوعيا فإنها تتغير إلى مادة أخرى، فالتغير الكمي يؤثر في طبيعة الظاهرة عندما يصل إلى مرحلة حاسمة وقصوى فتتحول إلى ظاهرة مختلفة في نوعيتها عن الظاهرة الأولى. مثلا عندما تصل درجة حرارة الماء إلى حدّ أقصى يتحول إلى بخار بفل الحرارة أو إلى ثلج بفعل البرودة. كما أن التغير في سن الشخص يحوله من قاصر عديم التمييز إلى مميز إلى بالغ.

3-قانون نفي النفي أو قانون نقيض النقيض:

عندما يصل التناقض إلى درجة قصوى لا يمكن للظاهرة الجديدة أن تستمر بنفس الطبيعة فيترتب على ذلك حدوث تآلف بين العناصر المتناقضة ويؤدي إلى إنشاء ظاهرة أو نظام جديد في صورة تركيب أكثر تقدما متخلصا من عيوب الظاهرة الأولى. مثلا تطور المجتمع ليصل إلى درجة دولة ثم تطور الدول لتصل إلى اتحاد.

وبالتالي فإن المنهج الجدلي يبحث عن الحقيقة من داخل الظاهرة ويتتبع تغيرها وتطورها من خلال الصراع الداخلي لأجزائها المتناقضة، على خلاف المنهج التجريبي الذي يدرس الظاهرة من الخارج، حيث أنه يبحث عن الأجزاء أو العناصر المتناقضة التي تكوّن الظاهرة ويدرس تناقضها وصراعها ليصل إلى ظاهرة جديدة تختلف عن الظاهرة الأولى، وهذا من خلال قوانين الجدل.

المطلب الثاني: تطبيق المنهج الجدلي في العلوم القانونية

يعدّ المنهج الجدلي من المناهج العلمية المستعملة في مجال العلوم الاجتماعية نظرا للدور الذي يلعبه في اكتشاف وتفسير النظريات العلمية عند دراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية نظرا لتداخلها، لأن مميزات هذا المنهج تتلائم مع طبيعة وخصائص هذه الظواهر المركبة والمعقدة والمتداخلة والمتنوعة والخاضعة للحركة والتغير والتطور.

وتتبين أهمية المنهج الجدلي باعتباره طريقة تفكير علمية تمّكن الباحث من عرض مختلف وجهات النظر ومختلف الآراء حتى يكون رأيه موضوعيا، كما يدعو إلى إمكانية تغيير الآراء السابقة وتطويرها حتى تكون مواكبة لتطور المجتمع.

ويقوم المنهج باكتشاف وتفسير النظريات العلمية، فقد استخدمه هيجل في تفسير ظاهرة الدولة وأصلها وغايتها، فهي نتيجة جدلية لتصارع القوى الاجتماعية، وهي الصورة الراقية للمجتمع المتطور المتكون من مجموعة من الأسر، كما أنها تؤلف بين المصالح الفردية والمصلحة العامة، فالأسرة تقوم على أساس الزواج بين رجل وامرأة، وتتعايش الأسر كل منها مستقلة عن غيرها وتعمل لتحقيق مصالحها ومنها يتألف المجتمع، الذي يتطور ليرقى إلى درجة الدولة.

وطبق كارل ماكس (1818– 1883) وهو من مؤسسي النظام الشيوعي المنهج الجدلي، حيث اعتبر أن كمية عمل العامل تعادل القيمة الحقيقية للسلعة المنتجة، والعامل هو المصدر الوحيد لهذه القيمة والمالك الوحيد للسلعة مع افتراض أن العامل متوسط المهارة وفي ظروف عادية، وهذا يشكل القضية الأولى. والقضية الثانية أن النظام الرأسمالي يحرم العامل جزءا من قيمة عمله الحقيقية، هذا الجزء هو الزيادة في قيمة السلعة وهو ربح لصاحب العمل وسرقة لجهد العامل، وهذا الربح يتكدس ليكوّن رأس المال الذي يعتبر أداة لسيطرة صاحب العمل على العامل لأنه لم يدفع له قيمة عمله وإنما ما يسد به حاجته، وهنا يتعارض رأسمال مع العمل الذي تزيد من حدّته الصناعة الآلية وهذا ما يؤدي إلى تكوين شركات قوية، وهو ما يشكل التركيب بين القضيتين. لكن تنشأ طبقة العمال الفقراء وتقف ضد طبقة الأغنياء، تتكون من خلال التضامن بين العمال من أجل الدفاع عن مصالحهم المشتركة وعن حقوقهم. وعند الصراع بين الطبقتين تفوز الطبقة العاملة المالكة للعدد والقوة وتقوم بانتزاع الأموال والملكيات وتعويض العمال وجعل الثروات ملكية مشتركة، وبالتالي يتحصل العامل على القيمة الحقيقية والكاملة لعمله ولجهده. وهكذا تتحقق الشيوعية ويتأسس حزب سياسي ينتزع السلطة ويقيم الدكتاتورية العمالية.

لهذا يلعب المنهج الجدلي دورا في تفسير النظريات الفقهية الخاصة بالعقد الاجتماعي مثلا، وتفسير أصل وغاية القانون في إطار فلسفة القانون، وظاهرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، وظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني، وظاهرة الثورة، كما أنه يصلح لدراسة العلاقات بين الدول وبينها وبين المنظمات الدولية، فهي في حالة صراع مستمر نتيجة الاختلال في توازن القوى الاقتصادية وهذا ما يؤدي إلى إفراز نظام دولي جديد، فالمنهج الجدلي يساعد على التنبؤ بالمستقبل.

كما يستخدم من طرف الباحث في تفسير العلاقات القانونية وإيجاد الحلول لمختلف الإشكاليات القانونية، ومن طرف القاضي عند إصدار الحكم القضائي وذلك عند دراسة الطلبات والدفوع التي يقدمها كل طرف، والأدلة التي قد تكون متناقضة، ليكون حكم القاضي التركيب الذي يجمع بينها.